بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman

سلطنة عمان

كلمـــــة
سلطنة عُمان

يلقيهـــا
معالي يوسف بن علوي بن عبدالله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

أمـــــام
الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين

نيويورك
٣ أكتوبر ٢٠١٥م

يرجى مراجعة النص عند الإلقاء

Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations
3 Dag Hammarskjöld Plaza 305 East 47th Street, 12th Floor, New York, NY 10017 Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

معالي موجنز ليكيتوفت،

يطيب لنا أن نستهل بياننا بتقديم أسمى عبارات التهنئة لكم ولبلدكم الصديق، مملكة الدنمارك، على إنتخابكم رئيساً للدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونحن على ثقة أن خبرتكم في مجال العمل الدبلوماسي سيكون لها بالغ الأثر في نجاح أعمال هذه الدورة، مؤكدين حرصنا على العمل معكم ومع سائر وفود الدول الأعضاء سعياً لبلوغ الأهداف والغايات المنشودة، وفي مقدمتها حفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يسرنا أن نسجل تقديرنا لسلفكم معالي سام كوتيسا وزير خارجية جمهورية أوغندا الصديقة على ادارته لأعمال الدورة المنصرمة، ولا تفوتنا الفرصة أن نجدد ثقتنا في معالي الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، وإشادتنا بالجهود التي يبذلها لتطوير المنظمة بما يرقى إلى مستوى تطلعات الدول الأعضاء.

يتزامن إنعقاد هذه الدورة مع الإحتفال بالذكرى السبعين على إنشاء الأمم المتحدة، وانها لمناسبة تتطلب أن نجدد الثقة في العمل الدولي المشترك وذلك من خلال تبني الدول الأعضاء مبادرات إيجابية تساهم في إقامة نظام إقتصادي عالمي مبني على العدالة لسائر الدول والشعوب.

معالي الرئيس،

إننا في سلطنة عمان إتخذنا السلام والحوار مبدأً ثابتاً منذ بزوغ فجر النهضة العمانية المباركة التي إنطلقت في الثالث والعشرين من يوليو عام 1970م، لإيماننا بأن الحوار هو القاعدة الطبيعية للتعامل مع كافة القضايا الخلافية، وأن الأمم على مدى التاريخ تسعى إلى تعزيز عوامل الثقة والاتفاق على أفكار ورؤى مرتكزة وتوافقية، وأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لقادرة على توسيع المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، ولقناعتنا بأن الحوار هو السبيل الأنسب لتسوية الخلافات بالطرق السلمية بدلاً من المواجهات والنزاعات.

ومن هذا المنطلق، ترحب بلادي بالإتفاق الذي تم التوصل إليه بين مجموعة دول (5+1) والجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة حول البرنامج النووي، ورغم أن هذا الإنجاز قد أخذ وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً، إلا أنه يمثل نموذجاً لحل القضايا الخلافية الشائكة بين الدول على أساس قاعدة الحوار والمفاوضات وتنظيم المصالح الدولية، ونأمل أن يؤدي هذا الإتفاق التاريخي إلى إشاعة المزيد من الأمن والإستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، بما يؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات القائمة على التعاون والإحترام والثقة المتبادلة.

معالي الرئيس،

إن رفع علم دولة فلسطين كعضو مراقب أمام مقر الأمم المتحدة، رغم رمزية هذه الخطوة، ليذكرنا بمأساة الشعب الفلسطيني وتطلعه لنيل حقوقه المشروعة، وندعو الفلسطينيين والإسرائيليين، على حد سواء، إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، وإلى العمل على تحقيق رؤية الدولتان المستقلتان اللتان تعيشان جنباً إلى جنب من خلال خطوات تحقق مصلحة الطرفين تستند إلى مرتكزات مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، كما ندعو الأمم المتحدة والأطراف الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط لزيادة

الجهد لتحقيق إتفاق لتسوية هذه الأزمة وذلك بدلاً من إستمرار إدارتها.

كما تتابع بلادي بقلق بالغ تطورات الأزمة في الجمهورية اليمنية الشقيقة وما نتج عنها من مآسي إنسانية وكارثية، ورغم فهمنا للظروف التي أدت إلى إشتعالها، إلا أننا نعتقد بأن الأطراف السياسية في اليمن لا تزال قادرة على إستعادة الأمن والإستقرار، ونعبر عن قلقنا من أن إستمرار حالة العنف هناك قد مكن العديد من التنظيمات الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة من إستخدام اليمن قاعدة لها، وهو ما يشكل خطراً مباشراً على أمن وإستقرار المنطقة.

وندعو سائر القوى السياسية في اليمن إلى الإستفادة من الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، بما يساهم في إعادة الأمن والإستقرار إلى الجمهورية اليمنية ويحقق تطلعات الشعب اليمني الشقيق في حياة آمنة كريمة.

وتعبر بلادي عن إستنكارها الشديد لإستهداف المقار الدبلوماسية والقنصلية في العاصمة اليمنية صنعاء، وندعو سائر الأطراف إلى إحترام قواعد القانون الدولي والإمتناع عن أية أعمال تخرق إلتزاماتها الدولية لاسيما تلك المنصوص عليها في إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م وإتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963م.

معالي الرئيس،

لقد دخلت الأزمة السورية عامها الخامس في ظل إستمرار معاناة الشعب السوري ونزوح مئات الآلاف من السوريين إلى خارج بلادهم والمخاطرة بحياتهم في ظروف لم يكن لها مثيل في التاريخ الحديث، وندعو سائر الأطراف السورية ودول الجوار إلى دعم مهمة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لسوريا، ستيفان دي مستورا، بما يعيد الأمن والإستقرار إلى هذا البلد الشقيق، وبما يساهم في القضاء على الإرهاب الذي تمكن من إيجاد موطئ قدم له في الجمهورية العربية السورية، وما يشكله ذلك من تأثير على الأمن الإقليمي والدولي، وتؤكد بلادي مجدداً موقفها الثابت بإدانة الإرهاب بشتى صنوفه وأشكاله مهما كانت المسببات والدوافع.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بالجهود التي تقوم بها الدول والمنظمات الإقليمية والدولية للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري، فإننا نناشدها لبذل المزيد من الجهود لتوفير الحماية الإنسانية للشعب السوري الشقيق في الداخل والخارج، مؤكدين على إستمرار البرنامج الإنساني الذي تقدمه السلطنة لمساعدة اللاجئين السوريين.

معالي الرئيس،

تؤكد بلادي على أهمية المحافظة على عالمية نظام منع الإنتشار النووي، وإن تحقيق ذلك لا يتأتى إلا من خلال ترسيخ الركائز الثلاثة لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية والمتمثلة في نزع السلاح، وعدم إنتشار الأسلحة النووية، والسماح للدول بإستخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية.

وفي هذا السياق، ندعو الدول الراعية لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية إلى تنفيذ قرار "إعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار

الشامل" الصادر عن المؤتمر الإستعراضي للمعاهدة لعام 1995م، والذي من شأنه أن يعزز من مصداقية المعاهدة وعالميتها.

معالي الرئيس،

يعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2/55 المتضمن إعلان الألفية من الوثائق الهامة التي وضعت برنامجاً دوليا طموحا لمساعدة الدول على تحقيق مستويات عالية من التنمية الإقتصادية والإجتماعية غير أن القصور الذي ظهر في الإقتصاد العالمي على مدى العشرين عاماً الماضية أدى الى تداعيات إجتماعية خطيرة بما فيها تفاقم أعداد الباحثين عن العمل، مما أثر على قدرة العديد من الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن هذا المنطلق، ندعو المجتمع الدولي إلى وضع قضايا الإقتصاد والتجارة والبيئة في صدارة المواضيع الملحة الواجب معالجتها، وفي مقدمتها التجارة الدولية للطاقة، حيث أنه من الضرورة بمكان تنظيم التجارة الدولية في مجال الطاقة وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام ومشتقاته.

وتتطلع بلادي إلى إنعقاد المؤتمر العالمي حول المناخ في الجمهورية الفرنسية، ونأمل أن تتمكن الدول المشاركة في المؤتمر من الاتفاق على برنامج دولي متوازن ومتوافق مع إهتمامات ومصالح جميع الأطراف من الدول النامية والمتقدمة.

وفي الختام، معالي الرئيس، إننا أمام تحديات حقيقية ينبغي مواجهتها بكل عزم وثبات لمنع الاضرار بالتنمية وبما يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن هنا نعتقد أن المرحلة القادمة في مسيرة العمل الدولي المشترك تتطلب ترسيخ المفهوم الحقيقي للشراكة والمصير المشترك بين أعضاء المجموعة الدولية، وأملنا في أن تتكلل هذه الدورة بالنجاح بما يحقق للأمم المتحدة غاياتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****